السادة في السفارة الفرنسية المحترمين،

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: نداء عاجل للتدخل الدولي لوقف عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة

نتابع عن كثب الجرائم الإسرائيلية الدامية ضد السكان المدنيين في قطاع غزة ، حيث يواصل الاحتلال الاسرائيلي شن غارات عنيفة على مناطق سكنية في قطاع غزة أدت إلى مقتل أكثر من 2800 فلسطيني بينهم ٧٢٠ طفلًا و٥٠٠ سيدة ، وإصابة الآلاف، ولا يزال العدد مرشح للمزيد بسبب استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية. وتأتي هذه الجرائم كاستمرار لجرائم كثيرة يتركبها الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك ضد الأسرى ومدينة القدس والاستفازازات المتكررة ضد المصلين في المسجد الأقصى.

في ٢٠٢٣/١٠/٩ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، رسميا، يوآف غالانت فرض "حصار كامل" على قطاع غزة يشمل اغلاق المعابر وحظر دخول الغذاء والوقود والدواء، وقطع إمدادات المياه، ورفض السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة، علما أن الاحتلال كان قد أحكم الحصار على القطاع فعليا منذ عام ٢٠٠٧، وتسبب ذلك بكوارث إنسانية كبيرة. ويقوم الاحتلال حاليا، وبشكل منهجي بـ

- قصف المدنيين وقتل الأطفال والنساء والمسنين دون سابق انذار للسكان في جرائم حرب ترتكب بحقهم.
- استهداف الاسعافات حيث بلغ عدد المسعفين الذين قتلوا في غزة خلال العدوان ١٢ مسعفًا، كما أصيب أكثر من ١٠٠ مسعف بجروح.
- قصف المستشفيات والمدارس والبنية التحتية المدنية فقتل ٢٨ كادرا يعملون في القطاع الصحي.
- استخدام الذخيرة الفسفورية والبراميل المتفجرة، والتي تتسبب في أضرار واسعة النطاق وإصابات عشوائية وتم شطب عشرات العائلات من السجل المدني الفلسطيني. وفي الوقت الذي انذر سكان شمال ووسط غزة بضرورة إخلاء منازلهم إلى الجنوب، إلا أنه استهدف المدنيين الفارين من جحيم القصف حيث قتل المئات.

نؤكد أنه ومنذ بداية العام ٢٠٢٣، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة تصعيدًا خطيرًا ومتصاعداً ضد السكان المدنيين شمل عمليات قتل بدم بارد، والاعتقال التعسفي، والاستيطان الممنهج، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتهويد للقدس، واقتحام المسجد الأقصى، إضافةً إلى الاستمرار في حصار قطاع غزة.

ولقد تعرض الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى شتى أنواع التعذيب. ووفقًا لتقارير صادرة عن منظمات معنية بشؤون الأسرى فقد بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي قرابة الـ ٥٠٠٠ أسيراً ومن بينهم ٢٩ أسيرة، و١٦٠ طفلاً، و٩١٥ معتقلًا إداريًا، من بينهم ٥ أطفال، وأسيرتان، و١٥ صحفيًا، وخمسة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وخلال عام ٢٠٢٣ أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلي حزمة من القوانين العنصرية التي تستهدف الأسرى الفلسطينيين، والتي تُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان لا سيما اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، فضلا عن الاقتحامات المتكررة للسجون بهدف ممارسة الإذلال عليهم وإشباعا لشهوة القتل والانتقام لدى وزير الأمن القومي بنغفير.

وتعرضت مدينة القدس المحتلة والأماكن المقدسة فيه إلى انتهاكات ممنهجة ومتواصلة. وتتبع إسرائيل منذ احتلالها مدينة القدس عام ١٩٦٧ سياسة تهويد ممنهجة تهدف إلى تغيير هوية المدينة وجعلها عاصمة يهودية من خلال التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي ومنع البناء الفلسطيني تغيير أسماء الشوارع ، التمييز في الخدمات وبلغ عدد المستوطنين في مدينة القدس المحتلة حوالي ٢٠٠ ألف مستوطن يعيشون بشكل غير قانوني في أكثر من ٢٠ مستوطنة.

تحدث كل هذه الانتهاكات على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي دون أن يكون له دور يذكر في وقف الانتهاكات هذه رغم التحذيرات المتواصلة من الفلسطينيين.

وفي هذا لسياق نطالب المجتمع الدولي بالتدخل الحقيقي والجاد لوقف الجرائم الإسرائيلية بحق السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية بما فيها سكان قطاع غزة. وممارسة الضغوط على دولة الاحتلال لرفع الحصار عن

قطاع غزة وإطلاق سراح الأسرى ووقف الاستيطان ووقف استفزازات المستوطنين بحق المسجد الأقصى والمصلين فيه. كما تطالب المحاكم الدولية لا سيما محكمة الجنايات الدولية، والقضاء الفرنسي بفتح تحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال. إن عدم تدخل المجتمع الدولي سوف يزيد الأمور صعوبة وقد يعرض المنطقة كلها للخطر الشديد.

كما أننا ندعو الاتحاد الاوروبي وفرنسا على وجه الخصوص، انطلاقا من واجباتها الدولية تجاه القانون الدولي الإنساني بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المتضررين من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، والدعوة إلى وقف إطلاق النار الفوري في قطاع غزة وفتح ممرات آمنة للمدنيين.

وفي الوقت الذي أكد فيه الاتحاد الأوروبي بحق اسرائيل في الدفاع عن نفسها فإننا نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته والدفاع عن نفسه انطلاقا مما وفره القانون الدولي من حقوق للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

بيروت، في ٢٠٢٣/١٠/١١